(السلوك الانتخابي في الجزائر)

بوصبيع عائشة، طالبة دكتوراه، جامعة مستغانم
أ.د/ عزوز أحمد، جامعة أحمد بن بلة، وهران

ملخص:

ان الحديث عن السلوك الانتخابي عموما وبالجزائر خصوصا يقودنا إلى الحديث عن النظام الذي يختلف من دولة إلى أخرى، فمبدئيا ونظريا تعتبر الانتخابات جزء من الديمقراطية وكما جاءت به التعريفات تمثل صيرورة متكاملة ومتعددة العناصر تشمل كل من الانتخابات،المؤسسات ترسانة قانونية، ثقافة سياسية حديثة فهي بالتالي كل لا يتجزأ إذا تعطل منه جزء تعطل البناء الديمقراطي ككل فالتطور الديمقراطي في أي نظام مهما كان توجهه الايديولوجي يجب عليه توفير الآليات الكفيلة لاستيعاب مختلف القوى السياسية،والتي تعد احدى أهم الآليات إن لم نقل أهمها وأكثرها تأثيرا على العملية السياسية، فهي تعمل لظبط وتكريس أساليب ممارسة الديمقراطية في شكلها الانتخابي بالنسبة للأفراد وكذلك بالنسبة للأحزاب المتنافسة فيما بينها ما يضمن التداول السلمي على السلطة وإتاحة الفرصة لمختلف القوى السياسية بالمشاركة في العملية السياسية وعليه نطرح السؤال التالي: **ما و اقع السلوك الانتخابي في الجزائر؟**

الكلمات المفتاحية: السلوك الانتخابي، النظام الانتخابي، المشاركة السياسية.

Abstract :

The talk about electoral behavior in general and Algeria in particular leads us to talk about the system which varies from state to state. In principle and theoretically, the elections are part of democracy and as the definitions are, it is an integrated and multi-faceted process that includes elections, institutions, legal arsenal, The democratic development in any system, regardless of its ideological orientation, must provide mechanisms to absorb the various political forces, which are one of the most important mechanisms, if not the most important and most influential on the political process, It works to consolidate and dedicate the methods of practicing democracy in the form of elections for individuals as well as for the parties competing with each other so as to ensure the peaceful transfer of power and to allow the various political forces to participate in the political process and ask the following question:

What is the reality of electoral behavior in Algeria?

Keywords: electoral behavior, electoral system, political participation.

مدخل مفاهيمي:

السلوك الانتخابي:علم دراسة الانتخابات وأنماط التصويت وكذلك النتائج المتعلقة بها ويرى "لازرسفيلد"السلوك الانتخابي بوصفه وحدة كلية من سلوك متسلسل موجه لهدف نهائي لمصلحة حزب أو مرشح (Lazarsfeld, 1959, 31)

النظام الانتخابي:هو قواعد فنية يقصد بها الترجيح بين مرشحين في الانتخابات،أو هو مجموعة الأساليب والطرق المستعملة لعرض المرشحين على الناخبين.

يعرفه "دافيد فاريل" بأنه النظام الذي يحدد الطريقة التي يتم من خلالها تحويل الأصوات إلى مقاعد في عملية انتخاب سياسي لشغل مناصب معينة"ففاريل"farre" يحرص على التمييز بين النظم الانتخابية والقوانين الانتخابية حيث أن هذه الأخيرة هي مجموعة القواعد المنظمة للعملية الانتخابية،فالنظام الانتخابي يعني الكيفية التي يعبر على أساسها الناخبون عن تفضيلاتهم سواء

لأحزاب أو مرشحين،بحيث يتم تحويل هذه التفضيلات بعد ذلك إلى تفضيل لرأي الأغلبية.(بوشنافة، 2011، 436)

المشاركة السياسية: عند ليفلي بروهيل"المشاركة هي الهوية الرمزية المشتركة بين الأفراد ويذكر على سبيل المثال والاستدلال (المجموعة والتقويم الخاص بها).

والهوية الرمزية عند بروهيل" هي تبك الخصائص غير المادية التي تجمع بين الأفراد، وهي الانتماءات السياسية والعقائدية والأيديولوجية التي تجمع بين الأفراد وتحدد توجهاتهم ،والتي تكون محكا تحتكم له الجماعة عند تقويم الأفراد المنتمين لها. (opcit, 211)

العلاقة بين النظام الانتخابي والنظام السياسي في الجز ائري:

ما من شك أن النظام الانتخابي عنصر أساسيمن عناصر النظام السياسي، فهناك صلة وطيدة بين الاثنين وعلاقة التأثير والتأثر بينهما وتختلف درجة التأثير والتأثر بين النظام الانتخابي والنظام السياسي بحسب وطبيعة هذه الأخيرة ودرجة استقراءه،ولقد كان النظام يمارس في الأنظمة العربية بدرجات متفاوتة وجاءت لإضفاء شرعية على ديمقراطية صورية لا تخدم إلا فئة،نخبة،أوطبقة كانت مفروضة أو على الأقل موجهة ومعروفة مسبقا.إن النظام الانتخابي يتحدد وفق الأنظمة الحزبية التي تعكس طبيعة النظام السياسي فالعلاقة بين النظام الانتخابي والنظام الحزبي متداخلة ومتشابهة وعكسية أيضا.وقد حدد "موريس دوفرجيه" ثلاثة أنماط من العلاقة التي يمكن أن توجد بين أي نظام انتخابي أو نظام حزبي وهي:

- أن يكون النظام المعني قادرا على الحفاظ على هيكل نظام حزبي معين.
- أن يكون النظام الانتخابي قادرا على إعادة إنتاج النظام الحزبي المعني في حالة ما إذا تم تحديد عناصره المميزة.
- أن يكون النظام الانتخابي قادرا على ايجاد نظام حزبي معين في دولة لم تشهدمن قبل مثل هذا النظام.(مازن، 2006، 15)

الانتخابات في ظل الأحادية الحزبية: دراسة ظاهرة مركبة مثل الانتخابات في المجتمع الجزائري ليست بالأمرالميسور،إذ هي ظاهرة لا تملك ذلك العمق التاريخي الكافي والضروري كباقي الدول الغربية التي لها باع في هذا المجال فلقد تعرضت الجزائر في بداية الثلاثينات من القرن التاسع عشر لأبشع هجمة استعمارية عرفها الاستعمار المعاصر،إذ حولت معالمها ومؤسساتها إلى خراب ومجموع الشعب إلى بؤساء حيث عمدت فرنسا إلى فرنسة الشعب الجزائري وإدماج أرض الجزائر إلى فرنسا وبذلك إخضاع السكان الأصليين للقوانين الفرنسية والتي من بينها المرسوم الملكي في (15 أفريل 1845) الذي بمقتضاه تم إنشاء الحكم المدني في المناطق التي توجد فيها الجالية الأوربية كما تقرر إنشاء 03 مقاطعات في الجزائر هي (الجزائر وهران وقسنطينة) وتم إلغاء نظام المقاطعات واستبداله بنظام الحملات والذي كان يخضع لوزير الحربية وكان هناك مجلس منتخب هو المجلس العام وكان بمثابة برنامج مصغر للمعمرين حيث كان عدد أعضائه 15 عضو وقد وصل عدد هذا المجلس في عمالة الجزائر لسنة (1858 إلى 18 عضو) وارتفع إلى 25 عضو سنة 1860 ويدخل ضمن العدد (02) من المسلمين ويهودي واحد يتم تعيينهم من قبل الامبراطور الذي يختارهم من الأعيان لمدة ثلاث سنوات. ومن بين القوانين أيضا قانون الأهالي (1881) المتعلق بالتمثيل للأهالي الجزائريين في مجال البلدية وعلى هذا الأساس تم تقسيم البلديات إلى (3) أنواع:

- بلديات ذات الصلاحيات التامة حيث يمثل الأوروبيين 75% أما الجزائريين كانوا 25% فقط وهي بلديات أوروبية.
- البلديات المختلطة وكانت البلديات ذات ازدواجية في التسيير لكن بقيادة أوروبية.
- البلديات المسماة بمكاتب العربية (Bureau arabe) والتي كانت في الصحراء وتسير من قبل الجيش الفرنسي.

ومع ظهور الحركة الوطنية في الجزائر والانخراط في الجمعيات والنقابات وتشكيل الأحزاب التي دعت إلى الاستقلال مع حزب الشعب الجزائري ثم تطور من مرحلة الكفاح السياسي إلى مرحلة المسلح.(سمات الادارة الفرنسية بالجزائر، 1830) فكل هذا الموروث أدى إلى تشكيل هوية جزائرية منبثقة من مبادئ أول نوفمبر كمرجعية لميلاد النظام السياسي القائم على الشرعية الثورية في الجزائر، وكان أول نظام عرفت الجزائر بعد الاستقلال هو نظام الحزب الواحد الذي هيمن مكتبه السياسي على الدولة والسلطة معا،وتم تحويل جبهة التحرير الوطني FLN التي لم تكن حزبا سياسيا بالمعني المعروف إلى حزب ذي اتجاه اشتراكي بحيث تم تجميع

كل السلطات وتركيزها في يد شخص واحد هو رئيس الجمهورية والذي يعتبر في نفس الوقت الأمين العام للحزب حيث منحت له صلاحية واسعة.

ـ وتميزت فترة حكم أحمد بن بلة (1962ـ1965) بتصفية الحسابات حيث قام بإفراغ الساحة السياسية من منافسيه، فقد قام بن بلة بتجميد الدستور بعد ثلاثة أيام من صدوره بدعوى خطورة الأوضاع الداخلية والتهديدات الخارجية مما خول له سلطات مطلقة.(بوداهن، 2008، 21)

وتميزت هذه المرحلة باحتكار السلطة ونواة لشخصنة السلطة في النظام الجزائري والصراع بين الرئيس وقيادة الجيش.(قيرة، 103،104/2002) هذا ما عجل بالإحاطة بالرئيس أحمد بن بلة عن طريق انقلاب عسكري.وأعلن هواري بومدين الخطوط العريضة لأجندته السياسية وشكل مجلس الثورة كما سيطر النظام السياسي على حزب جبهة التحرير الوطني، وفي هذا السياق كانت المشاركة السياسية في النظام السياسي الجزائري أقرب إلى مفهوم التعبئة حيث لم تكن تسمح آليات عمل الحزب بتعدد الآراء وتداول المسؤوليات.(قيرة، مرجع سابق، 109/108) وتم الانتظار حتى سنة 1980 لكي يضع النظام السياسي الجزائري نصا قانونيا يتضمن كل ما يتعلق بالنظام الانتخابي ومختلف العمليات الانتخابية.

وبعد وفاة هواري بومدين تدخلت المؤسسة العسكرية لتحسم الصراع على السلطة لصالح العقيد الشاذلي بن جديد.

وقد تميز النظام الانتخابي في تلك الفترة بالبساطة مقارنة بآليات النظم الانتخابية التعددية المعقدة نتيجة أنماط الاقتراع المختلفة وتنقسم فترة الشاذلي بن جديد (1979ـ 1992) إلى مرحلتين الأولى من(1979إلى 1989) والثانية من (1989إلى 1992) ويعد دستور 1989 الذي أقره الشعب بنسبة 72% أحد أهم الاصلاحات السياسية والدستورية الذي أنهى احتكار حزب جبهة التحرير للسلطة وسمح بحرية انشاء الأحزاب السياسية. (عبيد، 1998، 139) فمرحلة الشاذلي بن جديد كانت بوابة للتعددية الحزبية في الجزائر.

2 /<u>الانتخابات في ظل التعددية الحزبية:</u>

يعد الرئيس الشاذلي بن جديد عند بعض السياسيين والحقوقيين "أب الديمقراطية" في الجزائر، ثم المصادقة على دستور 23 فيفري 1989 وهو ثالث دستور للجزائر (1أنظر الملاحق دستور 1989) ، يختلف شكلا ومضمونا عن الدستوريين السابقين كونه دستور قانون لا دستور برنامج، فقد أقر عدة مبادئ منها الديمقراطية وحرية التعبير والتعددية الحزبية، وبرزت في الساحة السياسية عدة أحزاب سياسية ذات ايديولوجيات مختلفة ومنها حزب الجبهة الاسلامية للانقاذ"FIS"وفي هذا السياق جرت أول انتخابات تعددية في جوان 1990 وهي الانتخابات البلدية التي فاز بها الفيس ب54،25% مقابل 28،13% لحزب جبهة التحرير الوطني، وهذا بعد صدور قانون الانتخابات التعددية الأول في 07 أوت 1989.وقد أحدثت عدة تعديلات حيث أرغم في الأخير الرئيس الشاذلي بن جديد في يوم 1992/01/04 بحل المجلس الشعبي الوطني،وفي يوم 1992/01/11 تم عزل الرئيس من منصبه، وإنشاء بالمقابل هيئة جماعية هي المجلس الأعلى للدولة برئاسة محمد بوضياف الذي أغتيل في نفس السنة من شهر جوان،وحلفه علي كافي على رأس المجلس الأعلى للدولة،وتميزت تلك الفترة كما يسميها البعض "بالعشرية السوداء"حيث عمد "FIS"إلى حمل السلاح ضد النظام الجزائري، أما فيما يخص الحياة السياسية فقد تم تعطيل الدستور واللجوء إلى التعيين في المجالس البلدية والولائية بدلا من الانتخابات نظرا لعدم استقرار الوضع الأمني في تلك المرحلة.

ومع وصول اليمين زروال الحكم اعتمد سياسة مزدوجة للتعامل مع الأوضاع السياسية المتدهورة،قوامها الحوار مع كافة القوى دون استثناء،وفي 16 نوفمبر 1995 جرت انتخابات رئاسية تعددية في الجزائر لأول مرة في تاريخها،حيث فاز اليمين زروال بنسبة 61%من إجمالي الأصوات مما خول له صلاحيات إحداث بعض التعديلات على المعالم القانونية والدستورية للنظام السياسي الجزائري وإحداث المزيد من الانفتاح وهذا ما حدث بعد تعديل الدستور سنة 1996(1).وإصلاح الاختلالات التي كانت موجودة بدستور 1989، تولد عن الدستور الجديد مجموعة من القوانين العضوية منها القانون العضوي المتعلق والمحدد لنظام الانتخاب- أمر رقم 06/97 مؤرخ في 1997/03/06ـ والقانون العضوي المحدد مسألة تقسيم الدوائر الانتخابية الأمر رقم ـ 08/97 المؤرخ في 1997/03/06،القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية ـ 09/97 المؤرخ في 97/03/06 أما بالنسبة للنظام الانتخابي المتبع في

انتخاب أعضاء البرلمان هو الاقتراع النسبي على القائمة ،هذا النمط يمكن من مشاركة الأقلية ويتيح فرصة أكبر لتمثيل أحزاب المعارضة والأحزاب الصغيرة (أقوجيل، 2011، 175) .

وصدر قانون الانتخابات ـ07/97 المؤرخ في 07/02 1997 ـ المتمم لقانون الانتخابات لسنة 1989 وهو النظام الذي يقضي بتوزيع المناصب الانتخابية بين مختلف قوائم المرشحين بحسب عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة،وهذا خلافا لنظام الانتخاب بالأغلبية الذي يسمح للقائمة التي تحصل على أغلبية الأصوات بالفوز بجميع المقاعد المتنافس عليها،وبذلك تحترم الأقليات من المشاركة في الحياة السياسية(لعبادي،2012، 97/98).

وفي ضوء هذا القانون الجديد للانتخابات تم تنظيم الانتخابات التشريعية في 05 جوان 1997 بعد أن تم إنشاء حزب النظام وهو حزب التجمع الوطني الديمقراطي RND ويعد التجمع الوطني الديمقراطي من الأحزاب ذات التوجه الوطني،وهو وليد النظام السياسي الجزائري والوجه المقبل لFLN وجاءت هذه الانتخابات كإعلان عن إنتماء ما يسمى بالمرحلة الانتقالية التي انطلقت رسميا في جانفي 1994 ويعتبر النظام هذه الانتخابات كجزء من الحل السياسي وبداية لحل أزمةالشرعية والمؤسسات.

والملاحظ من كل النتائج المتحصل عليها بفوز RND وأنه رغم الظروف الأمنية والسياسية التي كانت تعيشها الجزائر في تلك الفترة إلا أن زروال حقق بعض الاستقرار السياسي،وتجديد شرعية النظام والدولة وذلك من خلال تحجيم المعارضة وتقزيمها وتهميش ما تبقى من FIS بعد حله في مارس 1992 بقرار من السلطات كما وافقت كل من حركتي حماس والنهضة على إلغاء المرجعيات الاسلامية من برامجها ووصفتا نفسيهما على أنهما حركتان محافظتان،كذلك شاركت الأحزاب المعارضة غير الايديولوجية الاسلامية في الانتخابات،خشية أن تتعرض للتهميش والإقصاء من الساحة السياسية،رغم هذه الاصلاحات أعلن الرئيس زروال عن استقالته سنة 1998،ما عجل بإجراء انتخابات رئاسية مسبقة سنة 1999 (مهابة، العدد 127، 182).

استقالة زروال فتحت المجال أمام ترشح عدد من الشخصيات السياسية الجزائرية لمنصب الرئاسة فقد قدم أكثر من 28 مترشح ملفاتهم إلى الدوائر المعنية ولم يتم قبول سوى 07 مترشحين هم:

عبد العزيز بوتفليقة،أحمد طالب ابراهيم، ملود حمروش،عبد الله جاب الله،حسين آيت أحمد،مقداد سيفي،يوسف الخطيب.وكانت النتائج على النحو التالي:بوتفليقة 73،39%،الابراهيمي بنسبة 12،53%.

جاب الله بنسبة 03،95%،آيت أحمد بنسبة 03،17% ،حمروش بنسبة 03،09%،سيفي بنسبة 02،24% والخطيب بنسبة 01،22% .وقد اتهم المترشحون الستة الحكومة بالتزوير وذلك قبل الانتخابات،وأعلنوا انسحابهم يوم الانتخابات وبذلك تحولت النتخابات الرئاسية التعددية إلى استفتاء على شخص بوتفليقة،ولقد بلغت نسبة المشاركة 60،25% وهي نسبة تعطي شرعية كافية للرئيس المنتخب في 15 أفريل 1999.

الانجازات السياسية خلال حكم الرئيس بوتفليقة:

ركز الرئيس بوتفليقة في خطابه خلال فوزه على أمرين بالغي الأهمية هما الأمن وتحقيق الاستقرار،وإنعاش الاقتصاد الوطني،وبعد توليه الحكم طرح بوتفليقة قانون الوئام المدني في جويلية 1999 وعرضه على الشعب في سبتمبر 1999.وقد أرجح المحللون رغبة بوتفليقة طرح القانون على الشعب بعدما تمت المصادقة عليه من قبل البرلمان إلى شعبه لتأمين شرعية شعبية له،يستطيع من خلالها تخطي الهيئات والمؤسسات المنافسة (عبيد، 2004، 145) .

وقد حضي القانون بموافقة 98% من الشعب،وقد ظل ساريا حتى 2000/01/13،فلقد أصدر من خلاله عفوا شاملا عن الجماعات المسلحة،ولم يبق خارج دائرة القانون سوى جماعتين هما:الجماعة الاسلامية المسلحة والجماعة السلفية للدعوى والقتال ;ومن

مضامين هذا القانون:

ـ التمسك بالدستور والحرص على تنفيذ حق القوانين.

ـ إحقاق حق ضحايا العنف والتكفل بهم.

ـ العرفان إزاء المؤسسات وجميع المؤسسات وجميع المواطنين الذين كان لهم دور في إنقاذ الجزائر.

ـ فسح المجال لعودة كل من ظل الطريق لسبب أو لآخر.

هذا الأخير جاء لمحاولة إخراج البلاد من مسلسل العنف الذي ضر بها منذ توقيف المسار الانتخابي،رغم المحاولات السابقة التي عملت على استتباب الأمن والاستقرار.

أجريت انتخابات تشريعية في 30 ماي 2002 في ظل أوضاع غير مستقرة تعاني منها الجزائر وتعد ثالث تجربة منذ بداية التعددية بموجب دستور 1989 تنافس أكثر من 20 حزب بالاضافة إلى المترشحين المستقلين وتميزت بانخفاض نسبة المشاركة بلغت 46،09% مع وجود مقاطعة شبه كاملة في ولاتين حيث دعا ممثلوا العروش في منطقة القبائل إلى مقاطعة الانتخابات حيث لم تتجاوز نسبة المشاركة بولاية تيزي وزو 1،5% وبولاية بجاية 2،5% وصاحب العملية الانتخابية بعض أعمال العنف والشغب بكلتا الولايتين وأفرزت النتائج عن فوز جبهة التحرير الوطني بأغلبية مقاعد المجلس الشعبي الوطني حيث حصل 199 مقعد من مجموع 398 مقعد.

وحاصل القول أن الانتخابات في الجزائر من بداية التجربة التعددية أعطت نتائج مختلطة بالنسبة لحقيقة التطور الديمقراطي،اتسمت الانتخابات بشكل عام باستمرار ظاهرة انخفاض المشاركة السياسية ،وبالطعن في تزويرها لصالح أحزاب السلطة أكثر من مرة،وفي 08 أفريل 2004 جرت انتخابات رئاسية تميزت بكثرة طلبات الترشح، لكن المجلس الدستوري المسؤول عن التأكد من تلبية المرشحين للشروط الأساسية التي حددها القانون الانتخابي (. بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04ـ 19 المؤرخ في 16 ذي الحجة 1424 الموافق ل 07 فبراير 2004 المتضمن استدعاء هيئة الناخبين للانتخاب لرئاسة الجهورية،فإن المجلس الدستوري يذكر المواطنين الراغبين في الترشح لرئاسة الجمهورية أن شروط الترشح محددة بالمادة 73 من الدستور 1).

وجد أن 06 من مرشحين من أصل 09 فقط يلبون هذه الشروط هم:عبد العزيز بوتفليقة كرئيس منتهي صلاحيته (1999ـ2004) علي بن فليس،عبد الله جاب الله ،علي بن فليس،عبد الله جاب الله،سعيد سعدي،علي فوزي،والسابقة التي ميزت هذه الانتخابات هي ترشح إمرأة لأول مرة في تاريخ الجزائر وهي لويزة حنون .وحظيت الانتخابات باهتمام واسع على الصعيدين الإقليمي والدولي حيث حضره 13 مراقب دولي تابعوا عملية الاقتراع،وأعلنت منظمة الأمن والتعاون الأوروبي أنها لم تر أي تزوير في سير الانتخابات وعرفت الانتخابات إعلان قائد الأركان الفريق محمد العماري تصميم المؤسسة العسكرية التزام الحياد إزاء المرشحين،وربما دشنت بها السلوك سبيل التحول إلى مؤسسة محترفة(بلعور، 1999-2007، 174) .

وأسفرت النتائج عن فوز الرئيس بوتفليقة لعهدة ثانية وسمحت له بانجاز عدة مشاريع هامة يتقدمها مشروع السلم والمصالحة الوطنية الذي طبقه بعد شهور قليلة من فوزه بالعهدة الثانية .

ولقد شهدت الجزائر انتخابات رئاسية تعددية للمرة الرابعة في 09 أفريل 2009 بعد التعديل الدستوري الذي مس المادة 74 من دستور 1996 حيث حددت مدة المهمة الرئاسية بخمس سنوات قابلة للتجديد ،حيث جاءت نتيجة التعديل مؤيدة بشكل شبه إجماعي لمشروع تعديل الدستور شروط للترشح للانتخابات(بكرا، 2004، 59).

وتميزت بترشح عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الثالثة وأسفرت النتائج عن فوز الرئيس بوتفليقة بنسبة 90،24% وأخيرا محمد السعيد 0،92% وعليه تعتبر إعادة انتخاب الرئيس بوتفليقة بتلك النسبة أقرب لما يشبه الاستفتاء الشعبي حكمه من خلال إعادة الاستقرار نسبيا إلى الجزائر وكذلك زيادة احتياطي الجزائر من العملة من أربع مليارات إلى 30 مليار حسب بيانات أصدرها التقرير الاستراتيجي العربي(التقرير الاستراتيجي العربي، 2004، 2014).

العوامل المحددة للسلوك الانتخابي في الجزائر:

تشكل الانتخابات أساس الديمقراطية فهو يسمح للسلطة السياسية أن تكتسب شرعيتها عن طريق الشعب، فالانتخاب هو طقس مهم في الحياة السياسية وتثبيتا للمجتمع السياسي وتكريسا لمبدأ الحكم القائم على سيادة القانون واحترام رأي الغير،وتجدر الإشارة إلى أن العمليات الانتخابية في المجتمعات الديمقراطية تخضع لنسق من التأثيرات الاجتماعية، والإقتصادية والسياسية والايديولوجية،التي ترسم حدود وأبعاد السلوك الانتخابي للمواطنين في هذه المجتمعات.فالسلوك الانتخابي يختلف باختلاف

المجتمعات ويتنوع بتنوع التكوينات الاجتماعية القائمة، حيث تصطدم بسياق اجتماعي،اقتصادي وثقافي غير مواتي.ومما لا شك فيه أن فاعلية أي نظام انتخابي ترتهن بنسق من المحددات الاجتماعية السياسية،الاقتصادية والثقافية التي يمكنها أن تدفع قدما بالعملية الديمقراطية أو تعود بها إلى وضعيات العقم والجمود الديمقراطي.(العربي، 1987، 182-186) ومن أهم العوامل المحددة للسلوك نذكر :

العوامل السياسية: تعد من بين أهم العوامل المحددة للسلوك السياسي في الإطار الوطني والدولي ويرجع ذلك بالخصوص إلى التنشئة السياسية التي يتلقاها الأفراد منذ الصغر وهي عملية مستمرة لتلقين القيم السياسية،واكتساب المرء لهوية شخصية تسمح له بالتعبير عن ذاته وقضاء مطالبه وفقا لما يراه صوابا،أي أنها بمثابة عملية محددة لسلوك الفرد السياسي سواء بقبول أو رفض النظام السياسي أو المجتمع ككل أو إحدى مؤسساته (عليوة، 2002، 106).

ويمكن تحقيق أهمية التنشئة السياسية من خلال ثلاثة أبعاد هي:

1ـ البعد المعرفي الذي يهتم بنقل المعلومات السياسية التي تشكل الوعي السياسي.

2ـ البعد الوجداني الذي يهتم بالقيم وغرسها وتنميتها اجتماعيا وسياسيا في المواطنين.

3ـ البعد المهاري وهو البعد الذي يهتم بالمشاركة السياسية باعتبارها حق من حقوق المواطنين(محمود حسين، ب س، 26/24).

ولا تتم عملية التنشئة السياسية إلا عبر قنوات يمكن من خلالها زرع وترسيخ وتنمية المفاهيم والأفكار والممارسات السياسية عند الأفراد والجماعات،ومن بين هذه القنوات نجد الأسرة التي تعتبر أول مؤسسة تقوم بهذه العملية.، فهي تؤثر في أفكار ومواقف وسلوكيات وأخلاقيات الفرد.فهي تهتم بتنشئة الطفل تنشئة أخلاقية ،اجتماعية،ووطنية كما تؤثر المواقف السياسية للوالدين في أبنائهم وكذلك الولاء، أو عدم الولاء للمجتمع و النظام السياسي .كما تؤثر المؤسسات الثقافية والتربوية كالمدارس،المعاهد،والجامعات دورا كبيرا ومؤثرا في نشر الأفكار والقيم الوطنية والإنسانية بين الأفراد وترسيخها في نفوسهم وحثهم على الالتزام بها والتصرف بموجبها.كما يؤثر الدين في التنشئة السياسية للأفراد .فالعلاقة الموجودة بين السياسية والدين يمكن أن نصورها بفكرة الشراكة بينهما،كما يؤثر الدين في نشأة الأحزاب وموقفه من المعارضة ،فلقد نشأت أحزاب سياسية ذات طابع ديني في الدول المتقدمة والنامية لكن تأثيرها في الدول العربية يبقى عالي الدرجة.

وكلما كان الدين أكثر انغماسا في السياسة كلما أثر ذلك على تنشئة مريديه سياسيا،وكذلك درجة ايمان الفرد بهذا الدين فكلما زادت درجة الايمان كلما زاد التأثير ومما لاشك فيه أن تأثير وسائل الإعلام والاتصال كبير،فمن خلالها يتم نقل الأفكار والآراء والمعلومات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والثقافية والسياسية إلى عدد كبير من الأفراد المستقبلين ،كما لا يخفى ما لمؤسسات المجتمع المدني من أهمية في التأثير في الحياة السياسية للوقت الراهن،ولا يمكن حصر المؤسسات والقنوات في هذه العناصر التي ذكرناها بل تتعدى إلى عناصر أخرى يمكنها التدخل في ترسيخ ونقل أو تغيير قيم ومعتقدات وقناعات المواطن .

فالفرد الجزائري المعاصر كيان مركب معقد تتداخل فيه عناصر الولاءات المحلية بالولاءات الوطنية ولا تتطابق فيه حدود الجغرافية مع حدود المشاعر ولا حدود سياسية مع حدود الأمة،بالتالي فإن تعددية القهر وتناقضاته تؤدي إلى حالة من الانشطار الذي تتخاطفه وفي الآن الواحد مشاعر انتماء اجتماعية متعارضة ومتنافرة في مختلف المستويات والاتجاهات (عاشور، 2012، 21/20).

كما يلاحظ غياب مفهوم المواطنة كونها قيمة وممارسة تميز الثقافة السياسية ،بينما تتميز الأوضاع في مجتمعنا بكون الفرد الجزائري لم يتحرر بعد من شبكة العلاقات التقليدية البالية باعتباره عضوا في قبيلة أو عشيرة أو طائفة، يستمد قيمته من الجماعة.فالانتماء القبلي والمعبر عنه بالعروش في المجتمع الجزائري بات هو المحدد الأساسي لسلوكات الأفراد حيث يشير الباحث عبد الناصر جابي إلى ذلك بقوله"إن العروشية بجوانبها السلبية تزداد حدة وقوة في مراحل انحسار المشروع الوطني لمؤسساته ورجاله، فعندما يضيق أفق النخب السياسية الحاكمة،وتصبح من دون مشروع سياسي طويل المدى تتحول إلى التسيير الآني بموازين قوى محلية وهشة يسيطر فيها العرش.(جابي، مارس، 2007، 09)

وبذلك تصبح صفة المواطنة غائبة بحيث تسيطر الولاءات القبلية على الأفراد وهذا خاصة في مناطق الهضاب والجنوب الجزائري،ما يوقع النظام السياسي في أزمة شرعية يتسع نطاقها بعجز مخرجات النظام وتطرح إشكالية المشاركة السياسية في النظام الجزائري باتصافها بالشكلية والموسمية وعدم الفاعلية في الممارسات.

أما العوامل السوسيو إقتصادية: عرف المجتمع الجزائري تحولات من الاستقلال وجاءت تلك التحولا غي ناضجة ومفتقرة إلى الوعي السياسي فلقد عان الشعب الجزائري من سياسة الإفتقار التي مارسها المستعمر باستلائه على الأراضي الزراعية فلجأ إلى النزوح الريفي باتجاه المدن لتحسين ظروفه الاجتماعية والاقتصادية، وزادت حدة الظاهرة بعد الاستقلال خاصة مع مخططات التنمية 1969ـ 1977،ما أدى إلى تحويل مئات الآلاف من السكان إلى المدن الكبرى بحثا عن العمل وتحسين الظروف المعيشية والاقتصادية، وزادت حدة الظاهرة بعد الاستقلال خاصة مع مخططات التنمية 1969ـ 1977،ما أدى إلى تحويل مئات الآلاف من السكان إلى المدن الكبرى بحثا عن العمل وتحسين الظروف المعيشية (العياشي، 1977، ص6/5).

ففي الجزائر عرفت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تدهورا ملحوظا مع بداية الثمانينات، ولقد زاد من التدهور تشكل البناءات الفوضوية القصديرية التي تفتقد إلى أدنى شروط الحياة الحضرية ،مما أدى إلى تفشي الظواهر الاجتماعية ،كما شكلت العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر عاملا رئيسيا في ضعف القاعدة الاقتصادية. إن الأزمة الحقيقية التي عاشتها الجزائر هي المرحلة الانتقالية التي شهدتها من النظام الاشتراكي إلى النظام الديمقراطي ،لكنها بقيت مرحلة انتقالية دائمة ،نقول دائمة بدوام النخبة الحاكمة التي أنتجت إفرازات سياسية واجتماعية واقتصادية أثرت بشكل مباشر على سلوك الأفراد في الجزائر وذلك بانعدام الثقة والمقاطعة التي أصبحت تؤرق النظام السياسي وتشكل جوهر وأساس سلوكيات الأفراد الذين يرونها الوسيلة الوحيدة لمعاقبة السلطة السياسية.

أما العامل الثالث هي العوامل القانونية: ويقصد بها تلك العوامل التي يتبناها النظام السياسي لإنجاح العملية الانتخابية فهي تشكل مجموعة القوانين التي تبين وقت انعقاد الانتخابات،من يحق له ممارسة الاقتراع،كيفية تحديد الدوائر الانتخابية كما يشمل أيضا العملية الانتخابية بدءا من التسجيل الأول للمقترعين ومرورا بالدعاية الانتخابية إلى غاية الوصول إلى فرز الأصوات. (شطناوي، بدون سنة، 180)

فالعملية الانتخابية لها جانبان هما الإجراءات والسياق العام،حيث يقصد بالأولى مجموعة القوانين واللوائح التي تنظم سير العملية الانتخابية من الناحية الإجرائية،كإجراءت الترشح والتصويت، تنظيم الإشراف على العملية الانتخابية من بداية إعداد الجداول الانتخابية حتى نهاية الفرز.

أما السياق العام فيتمثل في مجموعة الخصائص والسمات والممارسات التي تحيط بالعملية الانتخابية وترتبط بها وتؤثر فيها مثل المناخ السياسي الذي تجرى فيه الانتخابات،الثقافة السائدة، طبيعة النظام السياسي ويتحدد هذا كله في النظام الانتخابي الذي يلعب دورا كبيرا في تحديد طبيعة العملية الانتخابية (مفتاح، مجلة الاجتهاد القضائي، 168) .

فالمشاركة السياسية للشعوب في الحكم لم تعد تقتصر على الانتخابات الرئاسية فقط،بل امتدت بفعل انتشار الأفكار الديمقراطية إلى انتخاب أعضاء السلطة التشريعية والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، إضافة إلى انتخاب المجالس المحلية التي تتولى تسيير الشؤون المحلية وبذلك أضحى الانتخاب يمس كافة المجالات، مما يعطي للنظام الانتخابي أهمية سياسية كبيرة.فالعوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية تؤثر بدرجة كبيرة على النظام الانتخابي المعتمد في أي دولة،فتحدد أسسه ومبادئه ويختلف تأثير هذه العوامل من دولة لأخرى بل يختلف تأثيرها داخل الدولة الواحدة من مرحلة لأخرى، وذلك حسب طبيعة المرحلة وخصوصيتها فالدول التي تعاني من ارتفاع نسبة الأمية، ينبغي أن تكيف نظامها الانتخابي وفق هذه الظاهرة في حين لا توجد هذه الإشكالية في الدول المتقدمة.

ولا يتأثر النظام الانتخابي بالعوامل الاجتماعية والدينية والعرقية فقط ،فالعوامل الثقافية هي الأخرى لها تأثير كبير إذ لا يمكن تغييب مجموعة سكانية ذات خصائص ثقافية متميزة في أي عملية انتخابية ديمقراطية وإلا نكون أمام نظام انتخابي لا يأخذ بعين

الاعتبار مبدأ التمثيل الحقيقي.(عبدو، 2005، 97)

وعليه فالسلوك الانتخابي هو كل أشكال التصرف أو الأفعال أو ردود الأفعال التي يظهرها المواطن في موعد انتخابي معين، نتيجة تأثره أو عدم تأثره بمجموعة من العوامل والمتغيرات الاجتماعية، السياسية، الحضارية والاقتصادية وغيرها.فدراسة السلوك الانتخابي يوصف على أنه كل متكامل منذ بداية تشكيله حتى يوم التصويت،فالنظام الانتخابي لا يقتصر تأثيره على توزيع المقاعد وحسب بل يؤثر كذلك على السلوك الانتخابي، ويظهر ذلك في توزيع الأصوات، فالناخبون لا يصوتون لذات الأحزاب في نظام الأغلبية والتمثيل النسبي في نظام الاقتراع بدورة وحيدة وبدورتين إذأن سلوك الناخبين إلى حد ما هو انعكاس للنظام الانتخابي.

قائمة الهوامش:

1. بوشنافة شمسة ،النظم الانتخابية وعلاقتها بالأنظمة الحزبية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة عدد خاص أفريل،2011،ص 436.

2. مازن عبد الرحمان حسن،أثر النظام الانتخابي على النظام الحزبي،دراسة الحالة الألمانية ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة،2006،ص 15.

3. أنظر للشبكة المعلوماتية. سمات الإدارة الفرنسية بالجزائر من 1830 إلى 1900 (www .F_lam.net)

4. موسى بودهان،الدساتير الجزائرية (1996،1989،1976،1963) مع تعديل نوفمبر2008،كليك للنشر،ط2008،1،ص21.

5. إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2002، ص ص 103.104

6. هناء عبيد،أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر، في التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي،القاهرة،مركز الدراسات السياسية والإستراتجية ص139.

7. أنظر الملاحق دستور 1989

8. نبيلة أقوجيل،عفاف حبة،القانون الانتخابي الجزائري بين القوة والضعف، مجلة الاجتهادالقضائي،العدد الرابع جامعة محمد خضير بسكرة، ص375.

9. إسماعيل لعبادي،أثر النظام الانتخابي في تشكيل المجالس المحلية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية ،المجلة العربية للعلوم السياسية،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة ص ص 78. 97.

10. التقرير الاستراتيجي العربي2004،2004،القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004، ص214.

11. سويم العربي،المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث،دراسة تحليلية نقدية،المركز الثقافي العربي 1987،ص ص186 182.

12. أحمد مهابة، مصاعب الديمقراطية في الجزائر، مجلة السياسة الدولية،العدد 127، يناير صص 181. 182.

13. بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04. 19 المؤرخ في 16 ذي الحجة 1424 الموافق ل 07 فبراير 2004 المتضمن استدعاء هيئة الناخبين للانتخاب لرئاسة الجهورية،فإن المجلس الدستوري يذكر المواطنين الراغبين في الترشح لرئاسة الجمهورية أن شروط الترشح محددة بالمادة 73 من الدستور.

14. مصطفى بلعور،الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الجزائر(1999.2007) استمرارية أم حل للازمة، مجلة دفاتر السياسة والقانون،عدد خاص أفريل 2011،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، ص171.

15. للمزيد من المعلومات أنظر:إدريس بكرا، نظام انتخاب رئيس الجمهورية بالجزائر،ط1، 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، ص59.

16. سيد عليوة ،تنشئة الشباب الواقع والآفاق،مجلة الديمقراطية،العدد 06،القاهرة،2002،ص 106.

17. محمود حسن اسماعيل ،التنشئة السياسية، دراسة في ضوء أخبار التلفزيون،ط1،دار النشر للجامعات،ص ص 24،26.

18ـ طارق عاشور،معوقات التجربة البرلمانية في الجزائر(1997ـ2011)، دراسة في بعض المتغيرات السياسية،المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد:34، 2012 ،ص ص 2021.
19ـ عبد الناصر جابي"الشكارة وقوة المال يهددان مكان العروشية"الخبر الأسبوعي"، العدد 421(24 مارس 2007) ص09.
20. عنصر العياشي، التجربة الديمقراطية في الجزائر ،اللعبة والرهانات ،المؤتمر الدولي حول"تعثر التحولات الديمقراطية في الجزائر، مؤسسة مواطن ،رام الله فلسطين،1977،ص ص5. 6.
21. فيصل شطناوي،محاضرات في الديمقراطية،مكتبة حامد للنشر والتوزيع،الأردن، بدون سنة نشر، ص 180.
22. مفتاح عبد الجليل،البيئة الدستورية والقانونية للنظام الانتخابي الجزائري، مجلة الاجتهاد الفضائي ،العدد الرابع،جامعة محمد خضير،بسكرة،ص 168.
23ـ عبدو سعد ـ علي مقلد ـ عصام نعمة إسماعيل،النظم الانتخابية، دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص 97.
24 ـ Lazasfeld P.F,Reflection on businesss,American journal of sociology ,volume65 ,1959 pp 31